الأمم المتحدة S/2010/235

مجلس الأمن

Distr.: General
17 May 2010
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة الملحقة المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠١٠، التي تلقيتها من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق)، محيلا بها التقرير السابع والثلاثين بشأن تنفيذ اتفاق السلام، الذي يغطي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون

170510 170510 10-35373 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق

رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي طبقا للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام، المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدِّم إليكم طيه التقرير السابع والثلاثين (انظر الضميمة). وأرجو أن تتكرموا بتوزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

وهذا هو ثالث تقرير أقدِّمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي) في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

ويسرني أن أقدِّم المزيد من المعلومات إذا طلبتم أنتم أو أي عضو في المجلس معلومات فوق ما هو مقدّم في التقرير المرفق، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن محتوياته.

(توقيع) فالنتين **إنزكو**

ضميمة

التقرير السابع والثلاثون المقدم من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩–٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدما مستمرا في معالجة الشروط المتعلقة برفع القيود المفروضة على تأشيرات السفر مع الاتحاد الأوروبي. وفي نيسان/أبريل، عرضت المفوضية الأوروبية تقييمها في هذا الصدد على مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبي. وعلاوة على ذلك، قررت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في اجتماعها الوزاري المعقود في تالين في ٢٣ نيسان/أبريل، قبول طلب البوسنة والهرسك المتعلق بخطة عمل من أجل نيل العضوية، غير أنها اشترطت للقيام بهذه الخطوة تسوية مسألة الممتلكات الثابتة لقطاع الدفاع. وأصبحت البوسنة والهرسك عضوا غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

ومن ناحية أخرى، أحرزت جميع مستويات السلطة في البوسنة والهرسك، خلال الأشهر الستة الماضية، قدرا محدودا من التقدم في اعتماد وتنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها. كما استمرت التحديات ضد الاتفاق الإطاري العام للسلام.

ويظل من دواعي القلق استمرار الإجراءات القانونية والسياسية التي تتخذها أساسا حكومة جمهورية صربسكا ضد مؤسسات الدولة وصلاحياتها وقوانينها، والتحديات المستمرة لسلطة الممثل السامي والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وأثناء التمهيد للانتخابات العامة التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ازداد الخطاب القومي الانقسامي الذي يعارض اتفاق دايتون ويتحدى سيادة البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري كما ازدادت الإجراءات الاستفزازية التي تهدد ما تحقق من تقدم في معالجة وتصفية سجل البلد المليء بجرائم الحرب الخطيرة. ومن بواعث الانشغال في هذا الصدد أن سلطات جمهورية صربسكا اعتمدت قانونا جديدا بشأن الاستفتاء بغرض معلن هو إجراء استفتاء للطعن في سلطة الممثل السامي. وعلاوة على ذلك، لم يف الاتحاد أيضا بما ينص عليه دستوره من التزامات بالتوزيع المتساوي للمناصب الأساسية الستة في المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية للكيان بين الشعوب المؤسِّسة الثلاثة.

ولم يتحقق سوى تقدم محدود للغاية نحو استيفاء الشروط المتبقية التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى وجود للاتحاد الأوروبي. ولما تعذر على مجلس وزراء البوسنة والهرسك ولجنة ممتلكات الدولة اتخاذ الإجراءات الملائمة، أجرى مكتب الممثل السامي جردا لممتلكات الدولة وأتمه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. كما توقف التقدم بشأن الإصلاح الدستوري، حيث انتهت في تشرين الثاني/نوفمبر المناقشات السياسية الرفيعة المستوى (عملية بوتمير) التي بدأها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة دون التوصل إلى نتيجة. وبالمثل، لم تتمكن السلطات المعنية من تنفيذ القرار الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الأقليات في الترشح للانتخابات والتعيين في المؤسسات الهامة على مستوى الدولة، وهو قرار يقتضي إدخال تعديلات على دستور البوسنة والهرسك.

وواصلت البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك طمأنة المواطنين بأن البيئة في البلد تظل سالمة وآمنة.

أولا – مقدمة

١ – هذا هو التقرير الثالث الذي أقدِّمه إلى الأمين العام منذ أن تقلدتُ منصب الممثل السامي في البوسنة والهرسك في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ (إضافة إلى منصب ممثل خاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك). ووفقا للممارسة السابقة، يتضمن هذا التقرير تقييما للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المبينة في التقارير السابقة، واستعراضا للتطورات الحاصلة خلال الفترة التي يشملها التقرير، كما يتضمن تقييمي لتنفيذ الولاية في أهم المجالات، وبخاصة الشروط التي يجب استيفاؤها قبل الموافقة على الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى وجود للاتحاد الأوروبي. وقد ركزتُ جهودي على تسهيل التقدم في هذه المجالات، حيث اضطلعتُ بمسؤوليتي الرئيسية المتمثلة في كفالة تطبيق اتفاق دايتون للسلام، إضافة إلى تيسير التقدم صوب الاندماج الأوروبي. ومن المؤسف أن قدرا هاما من جهودي كُرّس لمعالجة التطورات السلبية، خاصة في سياق طغت عليه إجراءات قانونية وخطب انقسامية تستهدف مؤسسات الدولة.

٢ – ويمثل نجاح البوسنة والهرسك في أن تُنتَخب كعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ علامة بارزة على درب سعي البلد إلى تحقيق طموحاته في مجال السياسة الخارجية، كما أنه اعتراف مهم بالتقدم الذي تحقق في السنوات الأخيرة. وبالمثل، تشكل الخطوات الأولى صوب الانضمام إلى الناتو والتقدم في معالجة الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن رفع القيود عن تأشيرات السفر خطوات ملموسة إلى الأمام. وأخيرا، استمر الوضع الإقليمي أيضا في تسجيل تطورات مؤاتية، حيث ما برحت كرواتيا والجبل الأسود وصربيا وتركيا تؤدي جميعها أدوارا بناءة بشكل متزايد إزاء البوسنة والهرسك، مما أسهم في تحسن العلاقات في المنطقة.

ثانيا – آخر المستجدات السياسية

البيئة السياسية العامة

٣ – بالرغم من التقدم الحاصل في جدول الأعمال الأوروبي – الأطلسي وتحسن العلاقات في المنطقة، ظل المناخ السياسي العام في البوسنة والهرسك سلبيا. وفي سياق الانتخابات العامة المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تدهور المناخ السياسي، مما يؤثر سلبيا على إنجاز الإصلاحات المتبقية. فقد تواصلت الأنشطة المعادية لاتفاق دايتون (خاصة ما يتعلق بالمرفقات ٢ و ٤ و ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك) وتزايد اللجوء إلى الخطاب القومي الحاد. وعلى وجه الخصوص، شكك قادة سياسيون من جمهورية

صربسكا في سيادة البوسنة والهرسك وامتلاكها لمقومات البقاء إذ شددوا على أنها ''دولة افتراضية'' سندها الوحيد هو وجود المجتمع الدولي، مشيرين خاصة إلى احتمال ''تفكك البلد بشكل سلمي'' ثم ''نشأة دولة جديدة''. وطعنت تلك السلطات نفسها في قرارات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية التي وصفت بالإبادة الجماعية مجازر تموز/يوليه ١٩٩٥ التي ارتكبها الصرب ضد البوشناق الذين لاذوا إلى منطقة سريبرينيتشا المشمولة بحماية الأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٥.

٤ - وبموازاة ذلك، تمادت سلطات جمهورية صربسكا في تحدياتها لسلطة المجتمع الدولي. ففي ٢١ كانون الثاني/يناير، تحدت حكومة جمهورية صربسكا سلطة مجلس الأمن ومجلس تنفيذ السلام والممثل السامي عن طريق وثيقة معنونة ''قرار الممثل السامي بشأن تمديد فترة ولاية القضاة والمدعين العامين الدوليين مخالف لسيادة القانون''، ملحق بها ضميمة قانونية معنونة ''تصحيح الوقائع القانونية التي عرضها بشكل خاطئ مكتب الممثل السامي وبعض سفراء مجلس تنفيذ السلام''. وتنفي الوثيقة الثانية سلطة الممثل السامي وصلاحياته بوصفه ذا ولاية أناطها به مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتشكك في أن له القول الفصل ميدانيا فيما يخص تفسير التنفيذ المدني للتسوية السلمية. كما تشكك في مشروعية مجلس تنفيذ السلام.

٥ - ومن ناحية أخرى، ظل الوضع الإقليمي يشهد تطورا إيجابيا. فقد قام كل من رئيس صربيا، بوريس تاديتش، ورئيس كرواتيا المنتخب حديثا، إيفو يوسيبوفيتش، بزيارة إلى البوسنة والهرسك في نيسان/أبريل ٢٠١٠ حيث شجعا على توخي الاعتدال، وحثا على المصالحة وأعربا علنا عن تأييدهما لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

٦ - وفي ٣٠ آذار/مارس، أصدر برلمان صربيا قرارا حاسما يدين الجرائم التي ارتُكبت في سريبرينيتشا في تموز/يوليه ١٩٩٥ كان خطوة هامة صوب تهدئة التوترات بين البوسنة والهرسك وصربيا. كما أدت تركيا دورا مهما بعقدها محادثات ثلاثية مع كرواتيا والبوسنة والهرسك، من ناحية، ومع صربيا والبوسنة والهرسك، من ناحية أخرى. ونتيجة لذلك، قبلت بلغراد سفير البوسنة والهرسك المعيّن في صربيا والذي اعتُمد في آذار/مارس ٢٠١٠. وفضلا عن ذلك، فإن ''إعلان إسطنبول'' الذي وقّعه في أواخر نيسان/أبريل رؤساء صربيا وتركيا والبوسنة والهرسك يُلزم البلدان الثلاثة بتحسين العلاقات فيما بينها ودعم السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وآفاق الاندماج الأوروبي - الأطلسي.

قرارات الممثل السامي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

٧ - ردا على قرار الممثل السامي الصادر في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن استمرار عمل الشركة الحكومية لتوزيع الكهرباء (ترانسكو) والخطوات التقنية اللازمة لإتمام قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو، اعتمدت حكومة جمهورية صربسكا وجمعيتها الوطنية استنتاجات أعلنت أن هذه القرارات باطلة ولاغية وغير قانونية وتنتهك اتفاق دايتون للسلام (انظر الوثيقة S/2009/588، الفقرتان ٢٢ و ٢٣). وبالرغم من هذا التحدي، قبلت سلطات جمهورية صربسكا واعتمدت فيما بعد تشريعا يتعلق بمنح جنسية الكيان لسكان برتشكو كان متفقا مع نص قراري. ولم تعتمد سلطات جمهورية صربسكا حتى الآن التعديلات اللازمة لإدراج مقاطعة برتشكو في الإطار التنظيمي لقطاع الكهرباء الذي يشمل باقي البلد، بالرغم من أنه تم حثها على القيام بذلك. كما رفضت السلطات المعنية في جمهورية صربسكا نشر قرار الممثل السامي في الجريدة الرسمية للكيان. وهذه الإجراءات تشكل انتهاكا للسلطة الممنوحة للممثل السامي بموجب المرفق العاشر لاتفاق دايتون للسلام والقرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن، وكذلك لقانون جمهورية صربسكا الذي ينظم الجريدة الرسمية.

٨ - وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أي بعد سنة ونيف من إجراء الانتخابات المحلية، أثبت مجلس مدينة موستار أنه غير قادر على انتخاب عمدة وعلى اعتماد ميزانية لعام ٢٠٠٩، بالرغم من التذكيرات المتكررة التي وجهها له المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام ومن تدخلات مكتب الممثل السامي من أجل تيسير التقدم. لذلك أصدر الممثل السامي، بدعم جماعي من سفراء المجلس التوجيهي، قرارا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ يسن تعديلات على النظام الأساسي لمدينة موستار. وقد أفضى هذا إلى انتخاب عمدة واعتماد ميزانية للمدينة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٩ - ونظرا إلى أن ولاية القضاة والمدعين العامين الدوليين العاملين في مؤسسات قضائية على مستوى الدولة توشك على الانتهاء في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر، استخدم الممثل السامي صلاحياته التنفيذية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ - وكان ذلك مجددا بدعم جميع أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام - لتمديد ولاية القضاة والمدعين العامين الدوليين العاملين في قسم جرائم الحرب في محكمة الدولة ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. ولم تشمل هذه القرارات ولاية القضاة والمدعين العامين المعنيين بقضايا الجريمة المنظمة. وكانت هذه القرارات ناجمة عن عدم اتخاذ السلطات المعنية في البوسنة والهرسك إجراءات بشأن هذه المسألة أو توفير أي بديل محلي للحضور الدولي وذلك رغم الطلبات التي وجهتها محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك

قبل أكثر من سنتين من تاريخ القرارات التي اتخذها الممثل السامي. ورغم أن هذه القرارات لا تتعلق إلا بنظام العدالة الجنائية على مستوى الدولة فقد رفضتها حكومة جمهورية صربسكا وجمعيتها الوطنية ونتيجة لذلك أقرت تدابير تدعو لإجراء استفتاء بشأن صلاحيات الممثل السامي.

١٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أصدر الممثل السامي ما مجموعه ستة قرارات لرفع حظر مفروض على أشخاص حال، في السابق، دون ترشحهم للانتخابات أو لشغل أي منصب تنفيذي مهما كان مستواه بسبب العراقيل التي وُضِعت سابقا أمام الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

١١ - الأهداف الثلاثة المتبقية الضرورية لإغلاق مكتب الممثل السامي لم يتحقق أي منها بشكل تام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع أن المكتب أتم جرد ممتلكات الدولة وأحاله إلى حكومات الدولة والكيانين ومقاطعة برتشكو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فإن السلطات المختصة في الدولة والكيانين ومقاطعة برتشكو لم تبدأ بعدُ أية مناقشات بشأن كيفية توزيع ممتلكات الدولة. وفضلا عن ذلك، رفضت حكومة جمهورية صربسكا الإقرار بصحة جرد ممتلكات الدولة. ورغم الطلبات المتكررة التي وجهها الممثل السامي، لم تقدّم الحكومات على مستوى الدولة وحكومتي الكيانين أي ''تقييم ذاتي'' لممتلكات الدولة التي هي بحاجة لها لتعمل بفعالية (استجابت مقاطعة برتشكو). وبدلا من ذلك، صدرت تهديدات، على مستوى الدولة، عن كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا بمعالجة مسألة ممتلكات الدولة من خلال اتخاذ خطوات انفرادية.

١٢ - وبالمثل، أحرز تقدم محدود على مستوى معالجة مسألة الممتلكات الثابتة لقطاع الدفاع، حيث لا يزال القادة السياسيون منقسمين بنفس قدر انقسامهم بشأن مسألة ممتلكات الدولة ككل. ولكن يوجد أمل في إحراز تقدم في مجال تدمير فائض الذخائر والأسلحة والمتفجرات. فقد طلب وزير الدفاع مساعدة مالية وتقنية من حكومة الولايات المتحدة لتدمير معظم الأسلحة الصغيرة والذخائر والألغام والمتفجرات الشديدة الخطورة. ويمثل ذلك تقدما ملموسا فيما يتعلق بمسألة ممتلكات الدفاع المنقولة.

١٣ - وفيما يتعلق بمقاطعة برتشكو، لم تستلم محكمة التحكيم ببرتشكو بعدُ إشعارا بأن الكيانين قد وفيا بالتزاماتهما بموجب قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو. وفي حين أن التدابير اللازمة لدمج برتشكو في الإطار القانوني والتنظيمي للكهرباء في البوسنة والهرسك سارية ونافذة على مستوى السلطات في البوسنة والهرسك، وفي الاتحاد وفي برتشكو،

فإن سلطات جمهورية صربسكا لم تمتثل بعدُ للقرار الذي اتخذه الممثل السامي في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ولا يمكن للمشرف على برتشكو التصديق على إتمام القرار النهائي بشأن برتشكو إلى حين حل هذه المسألة.

المؤسسات على مستوى الدولة

١٤ - ما برحت رئاسة البوسنة والهرسك تعقد اجتماعات منتظمة؛ وقد اعتمدت ميزانية عام ٢٠١٠ التي بلغت قيمتها ١,٣٦٥ بليون مارك قابل للتحويل، وكانت أقل من ميزانية عام ٢٠٠٩ بنسبة ١ في المائة. وأقرت الرئاسة أيضا منهاج العمل السنوي المقترح بشأن سياسة الاستخبارات والأمن؛ ووافقت على تمديد ولاية بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بسنتين؛ وبدأت إجراءات تعيين قاض في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ وكلّفت وزارة الدفاع بإعداد معلومات عن تنفيذ الاتفاق المتعلق بالنقل النهائي للحقوق والالتزامات المتعلقة بالممتلكات المنقولة؛ ووافقت مؤخرا على نشر بعثة عسكرية تحت راية القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي.

١٥ - وواصل مجلس الوزراء عقد اجتماعات بشكل منتظم واعتمد ١٣ مجموعة من التعديلات على تشريعات قائمة، كان الممثل السامي قد فرض اثنين منها في وقت سابق، و ١٧ قانونا جديدا. وبعد أشهر من التأخير، وافق مجلس الوزراء على إدخال تعديلات على دفتر الأحكام المتعلقة بالتنظيم الداخلي والتوظيف في وزارة الخارجية فيما يخص البعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة. واعتمد مجلس الوزراء أيضا استراتيجية منقحة لتنفيذ المُرفق السابع للاتفاق الإطاري العام فيما يتعلق بعودة اللاجئين، معروضة حاليا على الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لكي تعتمدها. وهذه ثاني مرة يرسل فيها مجلس الوزراء الاستراتيجية المتصلة بالمرفق السابع إلى برلمان البوسنة والهرسك ليعتمدها. وعيَّن مجلس الوزراء مديرا لصندوق العودة في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

١٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عُيّن وزير جديد للأمن، وتم ذلك بعد انقضاء شهرين على المهلة القانونية المحددة. إلا أنه لا يزال يتعين على مجلس الوزراء القيام بتعيينات أخرى طال انتظارها في الوكالات الرئيسية على مستوى الدولة، وهي تحديدا هيئة الضرائب غير المباشرة، ووكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية، والشركة الحكومية لتوزيع الكهرباء، ومنسق إصلاح الإدارة العامة، على الرغم من أنه قد مضى أكثر من سنتين على انقضاء المهلة القانونية المحددة في البعض من هذه الحالات.

١٧ - واعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك ستة قوانين و ٢١ تعديلا على تشريعات سارية. ولا تزال البيئة السياسية السلبية تؤثر سلبا على الأعمال التشريعية عموما.

المستجدات في الكيانين

١٨ - ردا على القرارات الصادرة عن الممثل السامي في كانون الأول/ديسمبر والمتعلقة بتمديد ولاية القضاة والمدعين العامين الدوليين العاملين في مجال جرائم الحرب، عرضت حكومة جمهورية صربسكا في ٢٦ كانون الثاني/يناير مشروع قانون بشأن الاستفتاء والمبادرات المدنية على الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، اعتُمد في ١٠ شباط/فبراير. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا تعليمات للحكومة بالدعوة إلى إجراء استفتاء ومناقشة فحواه ونطاقه. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، رفضت المحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا اعتراض البشناق على القانون المذكور أعلاه الذي استندوا فيه إلى ''المصلحة الوطنية الحيوية''. وقد أوضح رئيس وزراء جمهورية صربسكا وقادة سياسيون آخرون في الكيان أنهم يعتزمون إجراء استفتاء قبل الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر، وقيل إنه سيكون بشأن اتفاق دايتون للسلام وحق الممثل السامي في استخدام صلاحياته التنفيذية.

١٩ - ونظرا للوضع السياسي الراهن، سيمثل إجراء استفتاء بشأن مسائل تقع خارج نطاق اختصاص جمهورية صربسكا الدستوري تحديا خطيرا للنظام الدستوري في البوسنة والهرسك ويُرجّح أن تنظر له فئات عريضة من عامة الناس والأحزاب السياسية والمنظمات الاتحادية على أنه تمهيد للانفصال. فبموجب الإطار الدستوري المحلي، لا يمكن لكيان أن يُجري استفتاء بشأن مسألة لا تقع ضمن صلاحياته الدستورية. ومركز الممثل السامي وصلاحياته مسألتان تندرجان ضمن إطار اتفاق دايتون للسلام والقانون الدولي، ولهذا فهما لا تقعان في نطاق اختصاص جمهورية صربسكا وسيترتب عن هذا الاستفتاء الطعن مباشرة في المرفق العاشر لاتفاق دايتون للسلام وفي حجية القرارات المتعاقبة الصادرة عن مجلس الأمن.

٢٠ - وعلى مستوى الاتحاد، تدهورت العلاقات السياسية في صفوف الائتلاف الحاكم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويعزى ذلك جزئيا إلى التقشف بناء على طلب من صندوق النقد الدولي وإلى ردود الفعل الغاضبة الصادرة عن مجموعات المحاربين القدامى. فقد أفضت الاحتجاجات التي قادها المحاربون القدامى إلى اشتباكات عنيفة مع الشرطة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. كما لا تزال العلاقات السياسية بين كرواتيا والبوسنة والهرسك متوترة حيث ظل العديد من المناصب الحيوية في مؤسسات الاتحاد شاغرا بسبب الخلافات حول تمثيل كلا الجانبين وبسبب مقاطعة كل منهما للمشاريع الاقتصادية للجانب الآخر. ونتيجة لذلك، ظل منصب وزير التخطيط المكاني شاغرا إلى جانب عدة مقاعد في محكمة الاتحاد الدستورية وذلك لمدة أشهر. واستقال نائب رئيس وزراء الاتحاد أيضا، و لم يعيّن بعدُ

خلف له. وفضلا عن ذلك، لم يف الاتحاد أيضا بالتزاماته بموجب الدستور الذي ينص على التوزيع العادل لستة مناصب رئيسية في المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية للكيان على الشعوب الثلاثة التي يتألف منها الاتحاد.

الإصلاح الدستوري

٢١ - اتّخذت الجهات الفاعلة الدولية عددا من المبادرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتيسير تحقيق تقدم على مستوى الإصلاح الدستوري، إلا أن القادة السياسيين لم يحرزوا أي تقدم ملموس. وانتهت المفاوضات التي تمت برعاية الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ومع ذلك لا تزال مواقف قادة الأحزاب متباعدة. ولم تجر بعد ذلك أي مناقشات جدية بشأن الإصلاح الدستوري.

٢٢ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أصدرت الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكما طال انتظاره (باسم الغجر والطائفة اليهودية) في قضية سايديتش وفينتشي. وقد خلصت المحكمة الأوروبية إلى أن البوسنة والهرسك قد انتهكت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بسبب التمييز العنصري الذي تمارسه في طريقة انتخاب أعضاء هيئة رئاستها ومندوبي مجلس الشعوب بها. وعقب صدور الحكم، أنشأ مجلس الوزراء والجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك، في شباط/فبراير ٢٠١٠، فريقا عاملا مكلّفا باقتراح حلول لتنفيذ الحكم المشار إليه أعلاه. إلا أن الفريق العامل لم يحقق أي نتائج ملموسة، ويعزى ذلك أساسا إلى التعارض التام بين آراء القادة السياسيين بشأن طبيعة الإصلاح الدستوري ونطاقه. وفي أواخر نيسان/ أبريل ٢٠١٠، مدد مجلس الوزراء ولاية الفريق العامل وأوعز إليه بمواصلة أعماله.

٢٣ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، اتخذت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قرارا ورد فيه أن على البوسنة والهرسك أن تستهل، على وجه السرعة، عملية مؤسسية لإعداد مجموعة شاملة من التعديلات على الدستور، وذلك بهدف إزالة التمييز في الدستور إزاء من تُطلق عليهم تسمية ''الآخرين'' وكذلك إزاء أفراد ''الشعوب المكونة'' الثلاثة الذين لا يقيمون في الكيان الذي تحظى فيه مجموعتهم العرقية بتمثيل كبير. وشدد القرار على أن هذه العملية، التي ينبغي أن تتواصل بعد الانتخابات العامة، ينبغي أن تضم خبراء قانونيين محليين وأن تستفيد من الخبرات الأوروبية، بما في ذلك خبرة لجنة البندقية التابعة للمجلس الأوروبي.

٢٤ - وكانت اللجنة المركزية للانتخابات بالبوسنة والهرسك دعت رسميا، في ٥ أيار/ مايو ٢٠١٠، إلى إجراء الانتخابات العامة المقرر عقدها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. ونظرا لعدم تنفيذ سلطات البوسنة والهرسك الحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ستجري تلك الانتخابات وفقا لدستور البوسنة والهرسك وقانونها الانتخابي الحاليين، مع أن كليهما مخل بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

ثالثا – أولويات الشراكة الأوروبية ورفع القيود عن تأشيرات السفر

٢٥ – لقد أُحرز تقدم محدود في معالجة أولويات الشراكة الأوروبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من أن مجلس الوزراء قد اعتمد ١١ قانونا كنتيجة لخطة العمل للشراكة الأوروبية المتعلقة بالبوسنة والهرسك أو كشروط اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، فقد سنت الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك أربعة فقط من هذه القوانين.

٢٦ – ووضع مجلس الوزراء اللمسات الأخيرة لإجراءات التعيين التي نصت عليها قوانين إصلاح الشرطة الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عندما عيّن مدير ونواب مدير مديرية التنسيق في ٩ آذار/مارس ٢٠١٠. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ اختار مجلس الوزراء أيضا منسقا جديدا لمساعدات الجماعة الأوروبية.

٢٧ – وقد رفضت الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك القانون المتعلق بالتعداد السكاني لعام ٢٠١١، وهو من الأولويات الهامة للشراكة الأوروبية. فاللجنة البرلمانية المخصصة المكلفة بإعداد مشروع القانون لم تتوصل إلى اتفاق على حل وسط في نيسان/أبريل. واعتمدت حكومة جمهورية صربسكا عوضا عن ذلك قانونها الخاص بتعداد سكان الكيان في ١٥ نيسان/أبريل٢٠١٠. ويدعو القانون المقترح، الذي لم يُناقش بعد في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، إلى إجراء التعداد السكاني في الفترة بين ١ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١. وقد أوضحت المفوضية الأوروبية بجلاء أنها لن تقبل إلا بقانون للتعداد السكاني في جميع أنحاء الدولة لأغراض الاندماج الأوروبي، وأن تعداد السكان في الكيان بمفرده لن تكون له أهمية في هذا الصدد.

٢٨ – ولا يزال الطريق مسدودا أمام الإصلاحات الرامية إلى ضمان وجود حيز اقتصادي واحد، والتي هي أيضا جزء من أولويات الشراكة الأوروبية، بما في ذلك اعتماد قانون واحد بشأن الالتزامات وإنشاء نظام واحد للرقابة المصرفية.

٢٩ – وقد أُحرز قدر كبير من التقدم في الوفاء بشروط خارطة الطريق فيما يتعلق برفع القيود عن تأشيرات السفر. وفي نيسان/أبريل قدمت المفوضية الأوروبية تقييمها في هذا الصدد إلى لجنة البرلمان الأوروبي للحريات المدنية، والعدل والشؤون الداخلية وإلى مجلس الاتحاد الأوروبي. ووفقا للمفوضية الأوروبية، يبدو أن البوسنة والهرسك تفي بمعظم النقاط المرجعية التي وضعتها خارطة الطريق فيما يتعلق بتأشيرات السفر. فقد أصدر البلد زهاء

١١٥ ٠٠٠ جواز سفر بالاستدلال الأحيائي حتى ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠. واعتمدت السلطات أيضا القانون المتعلق بوكالة منع الفساد وتنسيق مكافحة الفساد، والقانون المتعلق بتعديلات القانون الجنائي للبوسنة والهرسك. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز قدرات وكالات إنفاذ القانون والتطبيق الفعال للإطار القانوني وفي تنفيذ خطة العمل لتبادل البيانات الإلكترونية فيما بين الشرطة وهيئات الادعاء. ومن الضروري أيضا مواءمة القوانين الجنائية على مستوى الكيانين ومقاطعة برتشكو مع تلك المطبقة على مستوى الدولة. وإن جرت تلبية الشروط الضرورية، قد تقرر مؤسسات الاتحاد الأوروبي بشأن منح مواطني البوسنة والهرسك الحق في الدخول دون الحاجة إلى تأشيرة سفر.

رابعا – الإدارة العامة

٣٠ – كان التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير محدودا في مجال إصلاح الإدارة العامة ولا تزال الخدمة المدنية هدفا لمحاولات القادة السياسيين من أجل السيطرة بقدر أكبر على التعيينات ذات الصلة. ولم تُنفذ حتى الآن استراتيجية إصلاح الإدارة العامة وخطط عملها المتعددة في البوسنة والهرسك إلا بشكل جزئي فقط. وجرى تعيين منسق جديد لعملية إصلاح الإدارة العامة.

٣١ – وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، قضت المحكمة الدستورية الاتحادية بعدم دستورية قانون إقليم غرب الهرسك المتعلق بالموظفين المدنيين، الذي ينشئ خدمة عامة مستقلة في ذلك الإقليم. وقدم رئيس الاتحاد طعنا قانونيا ضد قانون الاتحاد المتعلق بالخدمة المدنية أمام المحكمة الدستورية الاتحادية، التي من المقرر أن تعلن قرارها في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠. وينطوي حكم هذه المحكمة على خطر تجزئة الخدمة المدنية الاتحادية الموحدة إلى ١١ خدمة مدنية منفصلة، ومن ثم سيشكل تراجعا لعمليات إصلاح الخدمة المدنية والإدارة العامة التي وافقت عليها السلطات على مستوى الدولة، والاتحاد، وجمهورية صربسكا ومقاطعة برتشكو.

٣٢ – وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا قانونا يلغي مؤسسة أمين المظالم لجمهورية صربسكا. وقد أزال هذا القانون آخر العقبات الكبرى أمام عمل مكتب أمين المظالم في البوسنة والهرسك بكامل طاقته. غير أن القانون يتوخى أيضا إنشاء مكتب رئيس جمهورية صربسكا للطعون وشكاوى المواطنين، الذي سيتولى بعض مسؤوليات أمين المظالم في جمهورية صربسكا ويستوعب بعض موظفيه.

خامسا – ترسيخ سيادة القانون

الاستراتيجية الوطنية للمحاكمة على جرائم الحرب

٣٣ – بدأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير جمع البيانات بشأن جرائم الحرب التي لم يبت فيها بعد. ويجري حاليا، ولو بعد تأخير كبير، توسيع نطاق قاعدة البيانات التي أُنشئت لمكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك لتشمل كل البيانات التي جُمعت من كافة أنحاء البلد. وبدعم تقني من المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، ستكون قاعدة البيانات النهائية تحت سلطة مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. وفي ١٣ نيسان/أبريل، تلقى المجلس الرقابي المشرف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمحاكمة على جرائم الحرب قائمة كاملة بقضايا جرائم الحرب المفتوحة في البوسنة والهرسك حتى آذار/مارس ٢٠١٠. وهناك قيد التحقيق ما مجموعه ١ ٣٨١ قضية، متورط فيها ٨ ٢٤٩ مشتبها به. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أُبلغ عن وجود ١ ٨٦٣ قضية أخرى ونحو ٣٥٠ قضية ضد جناة غير معروفين لم يتم التحقيق فيها. وستركز الخطوة التالية على تحليل المعلومات التي جرى جمعها من أجل تحديد معايير ملموسة لترتيب القضايا حسب الأولوية، ثم اتخاذ قرار بشأن توزيع القضايا فيما بين الولايات القضائية التابعة للدولة وللكيانين. وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، حذر الممثلون المعنيون للمحاكم ومكاتب المدعين العامين من أن الافتقار إلى الموظفين، والحيز المكتبي والدعم المقدم من الميزانية قد يقوض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمحاكمة على جرائم الحرب.

٣٤ – وفيما يتعلق بالأولوية الثانية المحددة للاستراتيجية الوطنية للمحاكمة على جرائم الحرب – التعاون الإقليمي بشأن المحاكمة على جرائم الحرب – بدأ رئيس هيئة الادعاء إعداد مشروع مذكرة تفاهم بشأن تبادل الأدلة، ستوقَّع مع البلدان المجاورة.

٣٥ – وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، وقع وزراء العدل من كل من البوسنة والهرسك، وكرواتيا وصربيا على تعديلات للاتفاقات الراهنة بشأن الإنفاذ المتبادل لقرارات المحاكم في المسائل الجنائية. والغرض من هذه التعديلات هو معالجة مشكلة المواطنين المزدوجي الجنسية الذين يحكم عليهم في بلد معين ويفرون إلى بلد مجاور يحملون جنسيته تجنبا لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم. وستمكن التعديلات من تنفيذ الأحكام في البلد الذي فر إليه المدانون واستقروا به. ووقع وزير العدل في البوسنة والهرسك أيضا على تعديلات لاتفاق تبادل المساعدة القانونية في المسائل المدنية والجنائية بين البوسنة والهرسك وجمهورية صربيا وذلك من أجل إعمال المبادئ التي يمكن بموجبها تسوية مشكلة تنازع الاختصاص بين البلدين فيما يتعلق بجرائم الحرب.

٣٦ - غير أن إلقاء السلطات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية القبض في ١ آذار/مارس ٢٠١٠ على أيوب غانيتش، أحد أعضاء مجلس الرئاسة أثناء الحرب، عملا بطلب التسليم المقدم من صربيا فيما يتعلق بمزاعم تورطه فيما يسمى بقضية ''شارع دوبروفولياشكا''[(١)]. أظهر أن تعديلات الاتفاقات الثنائية الموقع عليها مؤخرا لم تنجم عنها صكوك تؤدي إلى تجنب هذه الحالات. وأكد مجددا أيضا الحاجة إلى اتباع نهج إقليمي منسق إزاء مسألة الإجراءات الجنائية في قضايا جرائم الحرب.

الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدالة

٣٧ - بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، جرى الوفاء بما نسبته ٣٠ في المائة فقط من متطلبات الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدالة. وقد أكد المؤتمر الوزاري الثالث بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدالة، المعقود في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فشل الأطراف الموقعة في إنفاذ التزاماتها بكفالة ''تنسيق رصد مبادرات الإصلاح الرئيسية، ذات الاهتمام المشترك، لقطاع العدالة في البوسنة والهرسك''. ونتيجة لذلك، أُنشئت أمانة فنية لمساعدة وزارة العدل على الوفاء بدورها التنسيقي. ووقعت وزارة العدل في البوسنة والهرسك أيضا مذكرة تفاهم مع خمس من رابطات المجتمع المدني من أجل تعزيز ما تضطلع به من أدوار لتنفيذ الاستراتيجية. ونظرا لتدني مستوى التنفيذ، فقد وقّع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كل من وفد الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمجلس الأوروبي والممثل السامي رسالة موجهة إلى السلطات تحثها على تحسين تنفيذ الاستراتيجية.

المسائل الأخرى المتعلقة بسيادة القانون

٣٨ - عقب فشل الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك في اعتماد التعديلات اللازمة التي طلبها كل من المحكمة ومكتب المدعي العام، فضلا عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أصدر الممثل السامي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تعديلات على القانون المتعلق بمحكمة البوسنة والهرسك والقانون المتعلق بمكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. ومن ثم، جرى تمديد وجود القضاة والمدعين العامين الدوليين العاملين في الهيئات القضائية على مستوى الدولة لفترة ثلاثة أعوام إضافية. وحث القرار أيضا السلطات المعنية على التحضير

(١) تحمل القضية الاسم المستعمل آنذاك لشارع سراييفو حيث وقعت الحادثة. وأفادت التقارير أنه في ٣ أيار/مايو ١٩٩٢، تعرضت قافلة للجيش الشعبي اليوغوسلافي أثناء انسحابها من القواعد العسكرية للجيش الشعبي اليوغوسلافي في سراييفو لهجوم شنه عليها كل من قوات الدفاع عن أراضي البوسنة والهرسك، وقوات الشرطة والوحدات شبه العسكرية وقد أدى الهجوم إلى سقوط عدد من الضحايا.

مسبقا لملء هذه الوظائف بعناصر وطنية. ومع ذلك، فإن قرار الممثل السامي لم يشمل تمديد ولايات القضاة والمدعين العامين الدوليين في إدارات الجريمة المنظمة، والجريمة الاقتصادية والفساد. وبدلا من ذلك اتُّفق على إمكانية عمل هؤلاء بمثابة مستشارين في هذه القطاعات. بيد أن قرارات الممثل السامي لم تمنع مغادرة عدد من المدعين العامين والقضاة الدوليين والمساعدين القانونيين الذين انتهت عقودهم في فترة سابقة من العام. ومن أجل توفير الدعم لهذا الوجود، عقد مكتب الممثل السامي اجتماعين للجهات المانحة الدولية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠. ومن المبلغ الأصلي للميزانية التي أعلنها قلم المحكمة وقلم مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وقدره ٨,٥ ملايين يورو، بلغت التعهدات زهاء ٦,٤ ملايين يورو بحلول آذار/مارس ٢٠١٠. وجرى في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تمديد ولاية القضاة الدوليين الستة العاملين على البت في قضايا جرائم الحرب. وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، عين المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين مدعيا عاما دوليا كان في الخدمة للعمل في إدارة جرائم الحرب بمكتب المدعي العام وأضاف ثلاثة مدعين عامين دوليين جددا في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠. وفي آذار/مارس أيضا، استقدم القلم جميع الموظفين الدوليين لشغل الوظائف الدولية المدرجة في الميزانية: مستشارون لشؤون الجريمة المنظمة، ومحققون في جرائم الحرب وموظفون للشؤون القانونية.

٣٩ - وثمة مشكلة أخرى تؤثر على الجهاز القضائي ألا هي استمرار التخلف عن تعيين ثلاثة قضاة في المحكمة الدستورية الاتحادية، مما يمنع المحكمة من البت في القضايا الحيوية التي تمس المصلحة الوطنية. وقد اضطلع المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، كما ينص عليه القانون، بإجراء ملء تلك الشواغر، واقترح قائمة مرشحين على رئيسة الاتحاد لتقوم بالترشيح منها لاحقا. وبموجب دستور الاتحاد، وقانون المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، لا يجوز لرئيس الاتحاد ترشيح مرشحين إلا من القائمة التي اقترحها المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين. ومع ذلك، لا تزال الرئيسة الحالية تعترض على دور المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في عملية اختيار المرشحين واقتراحهم. وقد توقف إجراء التعيين منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وليس هناك أي آفاق للخروج من هذا المأزق في أي وقت قريب.

٤٠ - وقد خُفضت مرتبات قضاة المحكمة الدستورية الاتحادية والمحكمة العليا الاتحادية، وكذلك أعضاء النيابة العامة في مكتب المدعي العام الاتحادي بنسبة ١٠ في المائة على نحو ما طلبه صندوق النقد الدولي في ترتيبه البديل للبوسنة والهرسك. وبالنظر إلى أن الدستور الاتحادي يحظر تخفيض مرتبات القضاة والمكافآت الأخرى خلال فترة عملهم، فمن المرجح

أن تظل هذه المسألة مثيرة للجدل. و لم يحدد صندوق النقد الدولي تلك التخفيضات، ومن المحتمل أن يلتمس المتضررون سبل الانتصاف القانونية.

٤١ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وافق مجلس إدارة مصرف التنمية لمجلس أوروبا على تقديم قرض قيمته ١٩,٣ مليون يورو إلى البوسنة والهرسك من أجل بناء سجن حكومي، يُتوقع أن تبلغ تكلفته الإجمالية ٣٩,٦ مليون يورو. ومن المقرر افتتاح السجن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويعد بناء سجن حكومي أمر بالغ الأهمية لحل جزء على الأقل من مشكلة التراكم الكبير في تنفيذ العقوبات الجنائية. وتبلغ المشكلة ذروتها في الاتحاد، حيث تشير التقديرات إلى أنه يمكن أن تنقضي نحو خمس سنوات بين النطق بحكم نهائي وملزم والسجن الفعلي في القضايا التي تقل فيها الأحكام عن خمس سنوات. وفي الأشهر الأخيرة، حاولت وزارة العدل الاتحادية معالجة هذه المشكلة من خلال زيادة قدرات السجون والتخطيط لإدخال نظام رقابة إلكتروني (للإقامة الجبرية) من أجل الأشخاص الذين تصدر بحقهم أحكام قصيرة الأجل لمدة تصل إلى عام واحد، وكذلك الذين منحوا إفراجا مشروطا لفترات ممتدة. واعتمدت الحكومة الاتحادية في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ التعديلات اللازمة للقانون الجنائي الاتحادي وقانون الاتحاد بشأن تنفيذ العقوبات الجنائية.

سادسا - التعاون مع المحكمة الدولية

٤٢ - من المقرر أن يقدم رئيس هيئة الادعاء تقريرا إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٠ فيما يتعلق بتعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة. ومع ذلك، لم يتم بعد إلقاء القبض على راتكو ملاديتش، ولا يزال تفكيك الشبكة التي تدعمه داخل البوسنة والهرسك على رأس الأولويات للعناصر الدولية والوطنية العاملة في هذه القضية. ويبرز هذا ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لشبكات الدعم التي لا تزال موجودة وراء الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب لضمان ألا يستعيدوا قواهم السابقة. ويدعم مكتب الممثل السامي تلك الجهود.

٤٣ - وقد استمرت محاكمة رادوفان كاراديتش، التي استؤنفت في ١ آذار/مارس ٢٠١٠، في استقطاب تغطية واسعة في وسائل الإعلام بالبوسنة والهرسك، وكذلك بالخارج. وأسفر استئناف محاكمة كاراديتش في اليوم نفسه الذي اعتقل فيه أيوب غانيتش في لندن عن تغطية إعلامية محلية ضخمة، وكفل تبادل تعليقات متباينة.

٤٤ - وتوفي الجنرال راسم ديليتش، القائد السابق لجيش جمهورية البوسنة والهرسك في زمن الحرب والقائد السابق لجيش الاتحاد، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وكان قد حكم

على ديليتش بالسجن لمدة ثلاث سنوات في حكم ابتدائي بالمحكمة، وقد استأنف هذا الحكم. ودفن ديليتش في وقت لاحق في سراييفو في مراسم عسكرية كاملة وبحضور شخصيات رفيعة المستوى وأفراد بالزي الرسمي من البشناق ما زالوا في الخدمة العسكرية بالقوات المسلحة للبوسنة والهرسك. وأثارت المراسم العسكرية واستخدام منشآت القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في الجنازة إلى انتقادات قوية من المجتمع الدولي وصرب البوسنة.

٤٥ - وقد واصلت سلطات جمهورية صربسكا، بقيادة رئيس الوزراء، الإدلاء بتصريحات واتخاذ إجراءات تهدف إلى إثارة الشكوك حول جرائم الحرب الموثقة توثيقا جيدا، مثل الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتشا، مما يشكك في تقرير رسمي لجمهورية صربسكا صدر استجابة لمقتضيات قرار ملزم لدائرة حقوق الإنسان تتعلق بسريبرينيتشا. وتكثفت هذه التصريحات بعد اعتماد البرلمان الصربي قراره بشأن سريبرينيتشا. وقد حاولت سلطات جمهورية صربسكا والمنظمات غير الحكومية أيضا عرقلة عمل معهد البوسنة والهرسك للمفقودين.

٤٦ - ولا يزال رادوفان ستانكوفيتش، الذي فر من السجن في فوكا في أيار/مايو ٢٠٠٧، طليقا. ولم تتخذ أي إجراءات جادة لتحديد مكانه ولإعادته ليقضي مدة عقوبته. وكانت محاكمة ستانكوفيتش أول قضية للمحكمة يتم تحويلها إلى محكمة البوسنة والهرسك، حيث أدين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وحكم عليه بالسجن ٢٠ عاما. وأدانت محكمة البوسنة والهرسك مؤخرا شقيق ستانكوفيتش واثنين من العاملين في المجال الطبي بالتحريض على هروبه. ولم تتخذ أي إجراءات ضد أي حراس أو غيرهم من المسؤولين في إدارة السجون آنذاك.

٤٧ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠، جدد الاتحاد الأوروبي تدابيره التقييدية (القيود على السفر والعقوبات الاقتصادية) فيما يتعلق بعدم التعاون مع المحكمة. وستظل هذه العقوبات سارية المفعول حتى آذار/مارس ٢٠١١.

سابعا - إصلاح الاقتصاد

٤٨ - تتبين صعوبة الحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك من مقارنة المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠٠٩ بمؤشرات عام ٢٠٠٨. فقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ سلبيا، ويقدر بـ -٣ في المائة[٢]، وانخفضت الصادرات بنسبة ١٧,٦ في المائة والواردات بنسبة

(٢) البنك المركزي للبوسنة والهرسك.

٢٤,٢ في المائة[٣]. ويبلغ عدد العاطلين عن العمل المسجلين رسميا نسبة ٤٣ في المائة[٤] من جموع العاملين، وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨، ونسبة ٨٠,٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧[٥]. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كان هناك أيضا انخفاض في عائدات الكيان، بنسبة ٨,٢ في المائة في الاتحاد وبنسبة ١٥ في المائة في جمهورية صربسكا مقارنة مع نفس الفترة عام ٢٠٠٨[٥]. وتتبين في العام الماضي زيادة بنسبة ٥,١ في المائة في متوسط المرتب الصافي (٤٠٤ يورو)، وزيادة بنسبة ٣,٧ في المائة في متوسط المعاش التقاعدي (١٧٢ يورو)[٥]. وعلاوة على ذلك، انخفض الإنتاج الصناعي في الاتحاد بنسبة ١١,٦ في المائة، لكنه زاد في جمهورية صربسكا بنسبة ١٩ في المائة[٥].

٤٩ - وقد ساعد ترتيب بديل مع صندوق النقد الدولي على تفادي الأزمة المالية التي تلوح في أفق البلد. ففي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠، أكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الاستعراض الأول للأداء الاقتصادي في البوسنة والهرسك في إطار الترتيب البديل، ووافق على الصرف الفوري للقسطين الثاني والثالث لتمويل صندوق النقد الدولي. وبلغ هذا ما مجموعه ١٣٨,٤ مليون يورو، حيث تلقي الاتحاد ثلثي التمويل وجمهورية صربسكا الثلث. وعلاوة على ذلك، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، على مرفق تشغيل السياسات الإنمائية للبوسنة والهرسك بمبلغ ١١١ مليون دولار، الذي يهدف إلى توفير دعم الميزانية للإسراع بتنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية في الإنفاق العام. وتعكس الموافقة على أموال البنك الدولي والمبلغ المدفوع من صندوق النقد الدولي التقدم المحرز في الوفاء بالتزامات البلد نحو المؤسستين. ومع ذلك، لا يزال يواجه الاتحاد صعوبات سياسية جمة في تنفيذ الشروط المتفق عليها على نحو ملائم.

٥٠ - أما بالنسبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، فقد فشل مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة مرارا في الاتفاق على معاملات جديدة لتخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة، ولم يقم بإعادة موازنة مؤقتة ونهائية لعائدات الضرائب غير المباشرة التي جمعت والتي وزعت. وينص كتاب القواعد المنهجية لتخصيص الضرائب غير المباشرة الذي اعتمد في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على كلا الالتزامين، أي المعاملات وإعادة الموازنة، نصا صريحا. وبالمثل، لم يكن هناك أي اتفاق داخل مجلس الوزراء على تعيين مدير جديد للهيئة، على

(٣) وزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية بالبوسنة والهرسك.

(٤) وكالة الإحصاء بالبوسنة والهرسك.

(٥) مديرية التخطيط الاقتصادي بالبوسنة والهرسك.

الرغم من أن ولاية الرئيس الحالي قد انتهت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومن ناحية أخرى، وافق مجلس إدارة الهيئة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ على منهجية مؤقتة لتوزيع عائدات ضرائب رسوم الطرق[٦]، وبالتالي الإفراج أخيرا عن أكثر من ٢٨ مليون يورو من الحساب الموحد.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقر المجلس المالي للبوسنة والهرسك إنشاء هيئتين ذواتي صلة بالترتيب البديل لصندوق النقد الدولي، ووافق على توزيع أموال الصندوق الممنوحة كحقوق سحب خاصة بين الكيانين. ووافق أيضا على طريقة تخصيص المساعدة المالية الكلية المقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٠٠ مليون يورو[٧].

٥٢ - واكتملت تسوية الأموال التي خلفتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية الموزعة في وقت سابق ونقلها في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ وفقا لقرار الممثل السامي الصادر في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عندما صدر القانون المتعلق بتوزيع الأصول المالية التي تم الحصول عليها بموجب المرفق ''جيم'' للاتفاق المتعلق بمسائل الخلافة، وتحديد الغرض من هذه الأصول واستخدامها[٨]. وقد نجم هذا القرار عن استنتاج المجلس المالي للبوسنة والهرسك في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ الذي ينص على توزيع أكثر من ٨٧ مليون يورو على الكيانين دون سند قانوني سليم وحرمان الدولة ومقاطعة برتشكو من أي حصة، إضافة إلى فشل السلطات المعنية في معالجة تلك المشاكل بحلول الموعد النهائي في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الذي وضعه المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٥٣ - وفي قطاع الطاقة، لم تتحقق أي تطورات بارزة منذ القرار الذي اتخذه الممثل السامي في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الذي صدر استجابة لخطط جمهورية صربسكا[٩] من أجل

---

(٦) تتوخى المنهجية المؤقتة تخصيص نسبة ١٠ في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية لرسوم الطرق للاحتياطيات، على أن يخصص الباقي للاتحاد (٥٩ في المائة) وجمهورية صربسكا (٣٩ في المائة) ومقاطعة برتشكو (٢ في المائة). وفي حالة وجود فرق بين المنهجيتين الدائمة والمؤقتة، سيستخدم احتياطي الـ ١٠ في المائة لتسوية الديون.

(٧) وفقا لاتفاق مجلس المالية المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ستخصص نسبة ١٠ في المائة للمؤسسات في البوسنة والهرسك، و ٦٠ في المائة للاتحاد، و ٣٠ في المائة لجمهورية صربسكا.

(٨) وفقا للقرار، أعيد توزيع ٢٨٤,١١ ٠٨٩ ١٧ مارك قابل للتحويل لمؤسسات البوسنة والهرسك، كما أعيد توزيع ٧٨٥,٢٣ ١٢٦ ٥ مارك قابل للتحويل لمقاطعة برتشكو من الحساب الموحد.

(٩) تهدف ''الشروط الخاصة بتوزيع الكهرباء في جمهورية صربسكا'' إلى تفويض جميع المسؤوليات القاصرة على شركة ترانسكو بشكل غير قانوني إلى مراكزها التنفيذية في بانيا لوكا وسراييفو وموستار (ثلاثة مراكز من أصل أربعة)، وهكذا توجيهها فعليا للعمل بصفتها شركات مستقلة بتوزيع الكهرباء لا تتخطى مجالات مسؤوليتها خط الحدود المشتركة بين الكيانين.

حل الشركة الحكومية القائمة لتوزيع الكهرباء. ولا يشكل هذا خطرا على الشركة نفسها فحسب ولكن أيضا على توزيع الكهرباء في كامل أراضي البوسنة والهرسك وبين البلد وجيرانه. ويجري الآن الامتثال التام لقرار الممثل السامي من الناحية العملية وقد استعيدت الهياكل الإدارية لشركة ترانسكو على النحو المطلوب. ومع ذلك، لا تزال عملية اتخاذ القرار في الشركة متعطلة بالفعل. ونتيجة لذلك، لا توجد استثمارات في شبكة توزيع الكهرباء، على الرغم من توافر الأموال في هذا الصدد.

٥٤ - وعلى صعيد أكثر إيجابية، يبدو القطاع المصرفي في البلد مستقرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وينبغي زيادة تعزيزه نتيجة لقرار المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير مؤخرا توفير خط ائتمان بقيمة ٥٠ مليون يورو لوكالة تأمين الودائع في البوسنة والهرسك.

٥٥ - وقد اعتمدت ميزانيات الدولة والكيانين لعام ٢٠١٠ قبل نهاية عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، قد يعاني كل من الدولة والكيانين في سبيل تلبية جميع التزاماتها بسبب استمرار العجز في الإيرادات.

ثامنا - عودة اللاجئين والمشردين

٥٦ - لا يزال هناك نحو ٠٠٠ ١١٧ شخص مسجلون كمشردين داخليا، من بينهم أكثر من ٠٠٠ ٧ يعيشون في مراكز جماعية تعرف ظروفا سيئة. وبعض المشردين داخليا يعيش في هذه الظروف لأكثر من ١٥ عاما.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد مجلس الوزراء من جديد الصيغة المنقحة لاستراتيجية تنفيذ المرفق السابع لاتفاق دايتون للسلام. وقد أقر مجلس النواب في البوسنة والهرسك هذه الاستراتيجية، وهي الآن تنتظر اعتمادها في مجلس الشعب للبوسنة والهرسك. ويوفر مشروع الاستراتيجية أساسا لتسوية مشاكل المشردين التي لا تزال معقدة. وينص المشروع على وضع برامج لتحقيق عودة اللاجئين والمشردين، ويتيح إمكانية تلبية احتياجات من لا يستطيعون العودة إلى حيث كانوا قبل الحرب أو لا يرغبون في العودة.

٥٨ - وتظل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الوكالة الدولية الرائدة في شؤون اللاجئين في البوسنة والهرسك. وستواصل المفوضية بذل الجهود لضمان التنفيذ الكامل للمرفق السابع.

تاسعا – مدينة موستار

٥٩ – بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أي بعد مرور أكثر من عام على إجراء الانتخابات البلدية، كان مجلس مدينة موستار لم ينتخب عمدة بعد ولم يعتمد ميزانية للعام ٢٠٠٩. ولذلك اضطر الممثل السامي إلى إصدار قرار يقضي بتعديل دستور مدينة موستار، وينص القرار على إمكانية انتخاب العمدة متى أُجريت دورة تصويت ثالثة في المستقبل، مثلما يمنح العمدة، بصورة استثنائية، صلاحية إعلان الميزانية إذا لم يعتمدها مجلس المدينة في الوقت المناسب.

٦٠ – ونتيجة لذلك، أعاد مجلس مدينة موستار انتخاب عمدة جديد للمدينة (بالأغلبية البسيطة) في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وعندما فشل مجلس مدينة موستار في إقرار الميزانية، استخدم العمدة الجديد – وهذه المرة عملا بقرار الممثل السامي أيضا – سلطته الجديدة لإعلان ميزانية المدينة للعام ٢٠٠٩ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وبعد انتخاب العمدة واعتماد الميزانية، أوقفت النقابات في المدينة إضراباتها التي كانت تشل الخدمات التي سرعان ما عادت إلى وضعها الطبيعي. وبنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان مجلس مدينة موستار لم يعتمد بعد ميزانية سنوية للعام ٢٠١٠، مع أن الموعد النهائي لذلك انتهى في ٣١ آذار/مارس.

٦١ – وبالرغم من العقبات الكثيرة التي ووجهت في الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، وبالنظر إلى التقدم المشار إليه أعلاه، قدر الممثل السامي في آذار/مارس أن التقدم المحرز في موستار كان كافيا للسماح بإغلاق مكتب الممثل السامي في موستار اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وسيحتفظ مكتب الممثل السامي، مع ذلك، بفريق مكون من ثلاثة أشخاص في موستار مكلف برصد التطورات في موستار والمنطقة.

عاشرا – مقاطعة برتشكو

٦٢ – إن عدم وفاء الدولة والكيانين بالتزاماتها الناشئة عن قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو، على النحو الذي أبرزه الممثل السامي في تقريره السابق، دفع هذا الأخير إلى سن تعديلات على عدة نصوص تشريعية تتعلق ببرتشكو في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وطُلب من الدولة والكيانين، الإعراب، كل من جانبه، عن الموافقة عن طريق نشر هذه القرارات في جريدته الرسمية. وقد امتثلت سلطات الدولة والاتحاد ومقاطعة برتشكو لالتزاماتها، في حين لم تمتثل سلطات جمهورية صربسكا. ونتيجة لذلك، لم يتمكن المشرف على مقاطعة برتشكو من تأكيد وفاء الكيانين بالتزاماتهما الناشئة عن قرارات التحكيم، ولذلك، لم يكن قادرا على

المضي قدما في الخطوات النهائية التي تؤدي إلى إنهاء الإشراف من قبل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت سلطات جمهورية صربسكا لم تف بعد بالشرط المتبقي ذي الصلة بالكهرباء وتحرير عمل لجنة الدولة لتنظيم قطاع الكهرباء.

٦٣ - وتنص التعديلات المذكورة أعلاه بشأن الكهرباء على أن منتجي الكهرباء في كلا الكيانين يقع عليهما بالتساوي واجب إمداد مقاطعة برتشكو بالطاقة الكهربائية، باعتبار ذلك خدمة عامة. وتخضع الحصة التي يوفرها كل منتج لبرتشكو لاتفاق الطرفين، فإن لم يتوصلا إلى اتفاق بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر من العام، جرى العمل بتوريد كل طرف لنصف الاحتياجات من الكهرباء. واعتبارا لعدم قيام جمهورية صربسكا بنشر قرار الممثل السامي في جريدة الكيان الرسمية ولعدم اعترافها بالقانون، فإنه لم يتم التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن للعام ٢٠١٠، ولذلك يجري العمل بتقاسم الحصص مناصفة. وفي هذا الصدد، سيوفر الكيان المورد للكهرباء في جمهورية صربسكا الطاقة للمقاطعة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠، ثم سيتولى ذلك نظيره في الاتحاد اعتبارا من تموز/يوليه. وواصل المشرف على برتشكو إجراء مناقشات مع سلطات جمهورية صربسكا بشأن هذه المسألة، إذ يبدو أن هناك اتفاقا من حيث المبدأ على معظم القضايا. وفي الأثناء، تظل جمهورية صربسكا غير ممتثلة لقرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو.

٦٤ - وفي الجانب الإيجابي، اعتمدت سلطات جمهورية صربسكا في شباط/فبراير قانون جمهورية صربسكا بشأن تعديلات قانون الجنسية، بصيغة مطابقة لما سنه الممثل السامي في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بعد أن كانت رفضته في البداية. ومنذ ذلك الحين، أعدت سلطات جمهورية صربسكا المزيد من التعديلات على هذا التشريع. وستدخل هذه التعديلات حيز النفاذ في النصف الثاني من أيار/مايو ٢٠١٠، وهي تتعلق بتحديد السبل التي يمكن لسكان برتشكو سلكها كي يمارسوا حقهم في إعلان حملهم جنسية أحد الكيانين أو تغييرها. إلا أن الاتحاد لم يقم بالشيء نفسه مع أنه كان لديه متسع من الوقت لسن التعديلات اللازمة. ومؤدى هذا التأخير أن سكان مقاطعة برتشكو لن يكونوا مجبرين على الانتظار لممارسة حقهم في إعلان حملهم لجنسية أحد الكيانين أو تغيير تلك الجنسية. ذلك أنه يُشترط في سكان المقاطعة أن يكونوا حاملين لجنسية كيان من الكيانين حتى يتمكنوا من التصويت في الانتخابات العامة التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر لاختيار منتخبي الدولة والكيانين.

٦٥ - وظلت الحالة السياسية في مقاطعة برتشكو مستقرة نسبيا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فقد عرفت الحكومة ''الجامعة'' لكافة الأحزاب في المقاطعة بداية جيدة، لأسباب ليس أقلها أهمية إنشاء هيئة تنسيق بموجب اتفاق أُبرم بين الأحزاب السياسية بعد إجراء الانتخابات، وهي هيئة تهدف إلى تيسير التوصل إلى اتفاقات سياسية بشأن جميع المسائل الرئيسية. ولا تزال الجهود تُبذل حتى تكون المؤسسات في برتشكو قادرة على ''العمل بفعالية وبصورة دائمة فيما يبدو'' بعد انتهاء فترة الإشراف. وسن المشرف خلال الفترة المشمولة بالتقرير أربعة أوامر إشرافية. كانت ثلاثة منها ذات طابع تقني؛ ينص أحدها على تعديل أمر إشرافي سابق، وينص اثنان على تعديل النظام الأساسي لمقاطعة برتشكو، وهو تشريع ذو صلة يحتاج إليه ليراعي اعتماد التعديل الأول لدستور البوسنة والهرسك الذي يضمن لمقاطعة برتشكو اللجوء الفعلي إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

٦٦ - وعلاوة على ذلك، سن المشرف أمرا إشرافيا يتعلق بالمعالم التاريخية يسهّل وينظم إقامة نصب تذكاري لمن سقطوا من جيش جمهورية البوسنة والهرسك، ونصبا آخر لمجلس الدفاع الكرواتي، بالإضافة إلى نصب تذكاري لكافة ضحايا الحرب من المدنيين، وذلك بهدف ضمان المساواة بين جميع الشعوب المؤسِّسة في مقاطعة برتشكو، وقد شجعه على ذلك الاتفاق الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بين كافة الأحزاب السياسية وممثلي جمعيات الضحايا وقدماء المحاربين. واتفق الجميع على الإبقاء على النصب التذكاري المقام لجيش جمهورية صربسكا.

٦٧ - وقامت اللجنة القضائية لمقاطعة برتشكو، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بإصدار قرار بإنهاء العمل بالقانون الجنائي ليوغوسلافيا السابقة، واستعاضت عنه بأحكام من القانون الجنائي للبوسنة والهرسك تتعلق بجرائم الحرب والجرائم ذات الصلة التي ارتكبت في الولاية القضائية لمقاطعة برتشكو، وذلك بهدف تنفيذ الالتزامات الناشئة عن استراتيجية الدولة إزاء جرائم الحرب. وقد صدرت لائحتا اتهام بارتكاب جرائم حرب بموجب هذه الأحكام القانونية الجديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٨ - وأبلغت هيئة الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك أن مبلغ ٣٠,١١ مليون مارك قابل للتحويل خُصص لمقاطعة برتشكو للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٠. وهذا ما يمثل زيادة بنسبة ٣,٦ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، ونحو ٢٢ في المائة من الإيرادات المتوقعة في ميزانية مقاطعة برتشكو لعام ٢٠١٠. وارتفع متوسط الأجر في مقاطعة برتشكو بنسبة ٨ في المائة، ليصل إلى ٧٩٠ مارك قابل للتحويل في الشهر.

٦٩ - وقد أكملت مقاطعة برتشكو، من جانبها، تنفيذ قرار الممثل السامي القاضي بسن القانون المتعلق بتوزيع الأصول المالية التي تم الحصول عليها بموجب المرفق ''جيم'' للاتفاق المتعلق بمسائل الخلافة، وتحديد الغرض من هذه الأصول واستخدامها. ونقلت هيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك ٥,١ مليون مارك إلى المقاطعة من الحساب الوحيد. وفيما يتعلق بتسوية الديون المتبادلة بين برتشكو والكيانين، وقعت مقاطعة برتشكو بروتوكولا مع صندوق التأمين الصحي في جمهورية صربسكا في شباط/فبراير ٢٠١٠. ولم يُوقع حتى الآن بروتوكول مماثل مع الاتحاد.

حادي عشر - إصلاح قطاع الدفاع

٧٠ - على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت منظمة حلف شمال الأطلسي تولي اهتماما كبيرا لما يتحقق من تقدم في البوسنة والهرسك؛ فقد ناقش ممثلوها الطلب الذي تقدمت به البوسنة والهرسك للاستفادة من خطة عمل من أجل العضوية في كل من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ونيسان/أبريل ٢٠١٠. وقبل إجراء المناقشة الأخيرة، قام الأمين العام للناتو، مرفوقا بالممثلين الدائمين للدول الأعضاء لدى مجلس شمال الأطلسي بزيارة لسراييفو في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠. وحث القائمون بالزيارة السلطات المعنية على إحراز المزيد من التقدم قبل عقد الاجتماع غير الرسمي لوزراء خارجية الناتو حلف شمال الأطلسي في إستونيا في ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، حيث سيجري استعراض الطلب الذي تقدمت به البوسنة والهرسك للاستفادة من خطة العمل من أجل نيل العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي.

٧١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، وافقت رئاسة البوسنة والهرسك رسميا على نشر وحدة أمنية ثابتة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية كجزء من الوحدة الدائمركية في القيادة الإقليمية الجنوبية، وكلفت وزير دفاع البوسنة والهرسك بتوجيه رسالة لإبداء النية إلى المقر العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي الوقت نفسه، تقدم وزير دفاع البوسنة والهرسك بطلب للحصول على مساعدة مالية وتقنية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تدمير كافة المخزونات من الأسلحة الصغيرة والذخائر والألغام والمتفجرات الشديدة الخطورة، وهو ما يمثل نسبة كبيرة من المخزون الفائض من الذخائر التي يتعين تدميرها. أما فيما يتعلق بالمسألة الثالثة التي تحظى باهتمام منظمة حلف شمال الأطلسي - أي حل مسألة الممتلكات الثابتة المحتملة لقطاع الدفاع - فقد ظل القادة السياسيون للبوسنة والهرسك منقسمين بهذا الشأن، على غرار انقسامهم منذ فترة طويلة بشأن مسألة ممتلكات الدولة ككل.

٧٢ - ولذلك، في مؤتمر القمة المعقود في تالين في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، قرر وزراء خارجية منظمة حلف شمال الأطلسي تمكين البوسنة والهرسك من الاستفادة من خطة العمل من أجل نيل العضوية، ولكنهم اشترطوا لبدء تنفيذ البرنامج الوطني السنوي الأول للبلد أن يتم التوصل إلى حل مناسب فيما يتعلق بالممتلكات الثابتة لقطاع الدفاع، الأمر الذي يعني أن كافة هذه الممتلكات التي تُصنف كممتلكات ضرورية للأغراض الدفاعية في المستقبل يجب أن تُسجل رسميا كممتلكات للدولة تستخدمها وزارة دفاع البوسنة والهرسك. وقد جاء هذا القرار الهام بعد أن وصلت البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى نهاية الدورة الأولى المكونة من سنتين لخطة عمل الشراكة الفردية. وقد أعدت البوسنة والهرسك وثيقة التقييم الذاتي لخطة عمل الشراكة الفردية عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ وقدمتها إلى منظمة حلف شمال الأطلسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

ثاني عشر - إصلاح قطاع الاستخبارات

٧٣ - واصلت قيادة وكالة الاستخبارات الأمنية في البوسنة والهرسك ما تبذله من جهود لتوطيد الوكالة، بمساعدة نشطة من لجنة الرقابة على الوكالة في برلمان البوسنة والهرسك. وأدخل مجلس الوزراء ورئاسة البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحسينات طفيفة على السلطة التنفيذية التي يمارسانها على الوكالة، كما يتضح ذلك من القيام في الوقت المناسب باعتماد منهاج الوكالة السنوي للسياسة الاستخبارية والأمنية لعام ٢٠١٠ (مجموعة من المبادئ التوجيهية السياساتية لعمل الوكالة).

٧٤ - واضطلعت اللجنة البرلمانية المشتركة للرقابة على الوكالة بمسؤولياتها باقتدار ودراية. إلا أن ما جرى من مناقشات في وقت لاحق في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بشأن المنهاج السنوي للسياسة الاستخبارية والأمنية لعام ٢٠١٠، أظهرت أن الولاء للدولة لا يزال ضعيفا. ولا يزال يتعين على الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك أن تعتمد منهاج عمل الوكالة.

٧٥ - ووافق مجلس الوزراء في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ على تمديد ولايات الأعضاء الثلاثة لمجلس إدارة الوكالة لفترة أخيرة مدتها أربع سنوات.

ثالث عشر - قوة الاتحاد الأوروبي العسكرية

٧٦ - واصلت قوة الاتحاد الأوروبي توفير قوة عسكرية قوامها ٢ ٠٠٠ فرد تقريبا واحتفظت بالقدرة على جلب قوات احتياطية من الخارج. ولا يزال مقر قيادة القوة ومقومات قدرتها على إنفاذ السلام يتمركز في منطقة سراييفو، بيد أن فِرق الاتصال والمراقبة

ما زالت موجودة في جميع أنحاء البلد. ووجود القوة ميدانيا يُشيع الاطمئنان وهو أمر حاسم لا يزال المواطنون عموما يعتبرونه ضروريا. ونظرا للبيئة السياسية الصعبة، من المهم أن تحتفظ القوة بالقدرة على نشر قوات في جميع أنحاء البوسنة والهرسك في خلال مهلة قصيرة. كما واصلت القوة العمل بشكل وثيق مع القوات المسلحة في البوسنة والهرسك.

٧٧ - وما زالت القوة تضطلع بدور رئيسي في المساهمة في تهيئة بيئة سالمة وآمنة، تساعد بدورها مكتب الممثل السامي وسائر المنظمات الدولية على وفاء كل بولايته. وعلى هذا النحو، تواصل القوة أداء دور عامل هام لتحقيق الاستقرار في البلد. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قرر الاتحاد الأوروبي الشروع في بناء قدرات القوات المسلحة التابعة للبوسنة والهرسك وتقديم الدعم لها في مجال التدريب مع التأكيد في الوقت ذاته على التزامه بجهود البوسنة والهرسك الرامية إلى الحفاظ على بيئة سالمة وآمنة. كما أعرب مجلس الاتحاد الأوروبي عن استعداده، عند الاقتضاء، للإبقاء على انتشار عسكري تنفيذي، في إطار ولاية من الأمم المتحدة، إلى ما بعد عام ٢٠١٠ من أجل دعم الجهود التي يبذلها البلد في سبيل الحفاظ على بيئة سالمة وآمنة. ويرى الممثل السامي أن من المهم أن تحتفظ القوة بولاية تنفيذية على الأقل بضعة أشهر بعد التحول من مكتب الممثل السامي إلى وجود معزَّز للاتحاد الأوروبي. وواصل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي توفير التوجيه والدعم السياسيين لبعثة قوة الاتحاد الأوروبي.

رابع عشر - بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

٧٨ - تحول تركيز بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، في إطار ولايتها الجديدة، إلى مكافحة الجريمة المنظمة. وتحتفظ بعثة الشرطة بقدرة متبقية لتنفيذ تدابير إصلاح جهاز الشرطة، بما في ذلك المبادرة القائمة منذ أمد طويل والمتعلقة بتأمين استقلال أكبر في الميزانية والشؤون القانونية لمديري ومفوضي الشرطة من وزارات الداخلية المعنية. وقد تواصلت الجهود المشتركة بين مكتب الممثل السامي وبعثة الشرطة في هذا المجال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع التركيز على العمل مع السلطات الاتحادية والكانتونية وسلطات جمهورية صربسكا بشأن قوانين الشؤون الداخلية المتبعة في كل منها.

خامس عشر - ضباط الشرطة الذين سُحبت منهم شهادة أهليتهم

٧٩ - اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قانون جمهورية صربسكا بشأن موظفي الشرطة الذي ينظم جملة أمور منها مسألة الأشخاص الذين منعت عنهم قوة الشرطة الدولية شهادة الأهلية تمشيا مع الرسالة الصادرة عن رئيس مجلس

الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، حكمت المحكمة الدستورية في الجمهورية ضد الطعون في أحكام معيّنة واردة في القانون لا تتصل بالأحكام المتعلقة بالأشخاص الذين مُنعت عنهم شهادة الأهلية، كانت قد حالت دون بدء سريان القانون. ومهد هذا الحكم الطريق لبدء نفاذ القانون عقب إصداره رسميا، حيث ستكون البوسنة والهرسك آنذاك قد أكملت الخطوة النهائية في تنفيذ المتطلبات المحددة في رسالة رئيس مجلس الأمن المذكورة أعلاه.

سادس عشر – التطورات الإعلامية

٨٠ – ما زال إصلاح نظام البث الإذاعي العام يسير ببطء. ونظرا لاستمرار انعدام الدعم السياسي لإقامة نظام موحد، ظل التعاون بين محطات البث الإذاعي العام الثلاث ضعيفا. ولم يُنفّذ حتى الآن الكثير من عناصر القانون المتعلق بالبث الإذاعي العام على مستوى الدولة، الذي اعتُمد قبل أربع سنوات. كما أن مجلس إدارة نظام البث الإذاعي العام لم يعتمد بعد نظاما أساسيا أو سجلا لهيئة نظام البث (المسؤولة عن تنسيق أنشطة المحطات الإذاعية الثلاث).

٨١ – ولا تزال وكالة تنظيم الاتصالات، المسؤولة عن تنظيم قطاعي الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائط الإعلام الإلكترونية، في وضع صعب نتيجة لفشل السلطات الحالية المستمر في تعيين أعضاء مجلس الوكالة أو مديرها العام. وقد سمح مجلس الوزراء، مرة أخرى، بتغليب المصالح والمنازعات الحزبية والسياسية على المصالح العامة في إقامة مؤسسات قادرة على أداء وظيفتها. ونتيجة لذلك، ظل يشرف على الوكالة مدير عام بالنيابة منذ أكثر من سنتين. وقد أدت حالات التأخير في التعيينات إلى التأثير سلبا بالفعل في أداء الوكالة لمهامها، ولا سيما أن مجلس الوزراء علق عددا من القرارات التي أعدتها.

٨٢ – وفيما يتعلق بحرية وسائط الإعلام، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير اعتداء الأحزاب السياسية في أحيان كثيرة على ذلك المثل الأعلى. وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أصدر الممثل السامي بيانا عاما نبه فيه المسؤولين إلى ضرورة قيام وسائط الإعلام ”بالإبلاغ بحرية ودقة ونزاهة من جميع أنحاء البلد“. ومما يبعث على القلق الشديد ما يبذله المسؤولون المنتخَبون من جهود من أجل منع بعض وسائط الإعلام من الحصول على المعلومات أو من أجل التأثير في السياسات التي تتبعها في التحرير. وقد أعرب كل من ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائط الإعلام والبرلمان الأوروبي مرارا عن قلقهما إزاء حالة وسائط الإعلام في البوسنة والهرسك. ففي التقرير الأخير الصادر عن منظمة ”فريدوم هاوس“، حلت البوسنة والهرسك في الرتبة السابعة والتسعين ضمن ١٩٥ بلدا في جدول حرية الصحافة في العالم.

سابع عشر – الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

٨٣ - واصل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي تنسيق مختلف بعثات الاتحاد الميدانية. وقدم الممثل التوجيه السياسي المحلي للقوة والبعثة، تمشيا مع ولايته. وعلاوة على ذلك، نظم الممثل الخاص بالتعاون مع وفد الاتحاد الأوروبي اجتماع فرقة العمل التابعة للاتحاد الأوروبي مع سلطات البوسنة والهرسك المعنية بهدف تيسير الإصلاحات المرتبطة بالاتحاد.

٨٤ - وقام الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ولا سيما في ضوء الانتخابات العامة المقبلة والحملة الانتخابية التي سوف تسبقها، بتكثيف جهوده خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل التواصل مع البرلمانيين والأحزاب السياسية ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشركاء الاجتماعيين، فضلا عن الشباب، بغية الترويج لتطلع البوسنة والهرسك إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ويهدف برنامج التواصل الذي ينفذه الاتحاد الأوروبي، والذي بلغ مرحلته الثالثة في خريف عام ٢٠٠٩، إلى توسيع وتعميق الحوار الداخلي الدائر بشأن المسائل المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، وكذلك إلى تعزيز الدعم الداخلي النشط لانضمام البلد إلى الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى مواصلة مشروع ''برلمان لأوروبا'' وطائفة واسعة من الأنشطة الأخرى مع وسائط الإعلام الإلكترونية والمطبوعة، بدأ الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، في شباط/فبراير ٢٠١٠، التعاون مع شبكة مدنية تضم ٣٤ منظمة غير حكومية من مختلف أنحاء البلد لإشراك الأطراف السياسية في جلسات حوار تروج لإصلاحات كبرى انطلاقا من جدول أعمال الاتحاد الأوروبي.

٨٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، استهل الممثل الخاص جولة زيارة للمجالس البلدية مع رؤساء آخرين لبعثات الاتحاد الأوروبي بغية إبراز أهمية المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي في مرحلة ما قبل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. وتجسد هذه الأنشطة استراتيجية اتصال اعتمدها الاتحاد الأوروبي حديثا تضم جميع الفاعلين التابعين له في الميدان وتهدف إلى ضمان اتساق وتماسك رسائله الموجهة إلى سكان البوسنة والهرسك.

٨٦ - وبدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ نفاذ معاهدة لشبونة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، تعكف مؤسسات الاتحاد ذات الصلة على إنشاء الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي.

ثامن عشر – البوسنة والهرسك والمنطقة

٨٧ - تحسنت علاقات البوسنة والهرسك مع أقرب جيرانها كرواتيا والجبل الأسود وصربيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أدلى الرئيس الصربي مرارا ببيانات بناءة تدعم تطلع

البوسنة والهرسك إلى عضوية الاتحاد الأوروبي فضلا عن سيادة البلد وسلامته الإقليمية. وقد فعل ذلك مرة أخرى أثناء زيارة للبوسنة والهرسك قام بها في ١٢ نيسان/أبريل، بُعيد اتخاذ البرلمان الصربي قرارا يدين جرائم الحرب المرتكبة في سريبرينيتشا في عام ١٩٩٥. ويشكل ذلك تطورا رئيسيا سيسهم في زيادة المصالحة وتحسين العلاقات بين البلدين.

٨٨ - وزار الرئيس الكرواتي أيضا البوسنة والهرسك يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل، وفي معرض الإعراب علنا عن أسفه الشديد على دور كرواتيا في الفظائع التي ارتكبت في التسعينات، أبدى استعداده لإعطاء القدوة في القيادة عندما يتعلق الأمر بالمصالحة.

٨٩ - واضطلعت تركيا أيضا بدور نشط في زيادة تحسين العلاقات بين البوسنة والهرسك وجيرانها، ولا سيما مع صربيا. وحاولت تركيا بنشاط أن تساهم في مواصلة تحسين العلاقات في المنطقة، من خلال تنظيم اجتماعات ثلاثية الأطراف على المستوى الرفيع مع البوسنة والهرسك وصربيا من جهة ومع البوسنة والهرسك وكرواتيا من جهة أخرى. وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وقّع رؤساء دول البوسنة والهرسك وصربيا وتركيا، في إسطنبول، على إعلان مشترك الغرض منه تحقيق الاستقرار في العلاقات المتبادلة بين البوسنة والهرسك وصربيا وتعزيزها. وإضافة إلى تحديد مجالات التعاون، وتأكيد السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، يتوخى الإعلان قيام الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك بزيارات ثنائية رفيعة المستوى إلى بلغراد وإجراء الرئيس تاديتش زيارة أثناء القيام هذا العام بإحياء ذكرى الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا. وقد أبدى أيضا ممثلون آخرون رفيعو المستوى من المنطقة استعدادهم لحضور أنشطة إحياء ذكرى سريبرينيتشا.

تاسع عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

٩٠ - اجتمع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام على مستوى المديرين السياسيين مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ مرة يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ومرة أخرى يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠. وأعرب مجلس تنفيذ السلام، في كلا الاجتماعين، عن قلقه إزاء الحالة السياسية في البلد، ولا سيما بخصوص عدم إحراز تقدم في معالجة الأهداف والشروط المتبقية لإغلاق مكتب الممثل السامي. ونتيجة لعدم وفاء سلطات البوسنة والهرسك بتلك الأهداف والشروط، لم يتسن حتى الآن للمجلس التوجيهي أن يتخذ قرارا بشأن إغلاق مكتب الممثل السامي. ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع القادم للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٩١ - وفي إطار العمل من أجل الانتقال، قرر الممثل السامي خفض عدد الموظفين في المكتب بأكثر من ٢٠ في المائة في ١ تموز/يوليه من هذا العام. ومن ثم، سيُغلق مكتب موستار وسيجري تخفيض كبير في ملاك موظفي مكتب مقاطعة برتشكو. ومن المقرر أيضا خفض عدد موظفي المكتبين الموجودين في بانيا لوكا وسراييفو. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، سيكون مجموع عدد موظفي مكتب الممثل السامي ١٦٨ موظفا.

عشرون - الجدول الزمني لتقديم التقارير

٩٢ - سيراً على منوال مقترحات سلفي بتقديم تقارير دورية تحال إلى مجلس الأمن، على النحو المطلوب بموجب قراره ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقريري الدوري الثالث. وإذا طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء مجلس الأمن تزويده بمعلومات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعي سروري تقديم المعلومات المستكملة الإضافية خطيا. ومن المقرر أن أقدم تقريري الدوري المقبل إلى الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.